

متطلبات ترميم مواقع التراث الثقافي من أجل تطوير السياحة الثقافية في الجزائر

د. نور الدين هارفة.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)

تاريخ إرسال المقال: 2019/10/17

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاهتمام بمواقع التراث الثقافي في الجزائر ومتطلبات تأهيلها وتمييزها، قصد زيادة مساهمتها في تنشيط قطاع السياحة عموماً وتطوير السياحة الثقافية خصوصاً. تملك الجزائر العديد من مواقع التراث الثقافي المنتشرة جغرافياً عبر قطر الوطن، إلا أن تأهيلها واستغلالها لتطوير قطاع السياحة ما زال ضعيفاً للغاية مما أثر سلباً على جاذبية الجزائر كوجهة سياحية عالمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأخراً كبيراً في عملية تصنيف هذه المواقع محلياً وعالمياً ضمن قائمة التراث العالمي، كما أن هناك عجزاً مسجلاً في البنى التحتية السياحية التي تتطلبها هذه المواقع، بالإضافة إلى نقص الترويج لها ودمجها في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030. كلمات مفتاحية: مواقع؛ تراث؛ ثقافي؛ سياحة؛ الجزائر.

Abstract:

The purpose of this research is to highlight the importance of interest in the sites of cultural heritage in Algeria and the requirements of its rehabilitation and appreciation in order to increase its contribution to the revitalization of the tourism sector in general and the development of cultural tourism in particular.

Algeria has many cultural heritage sites distributed geographically throughout the country, but its rehabilitation and exploitation to develop the tourism sector is still very weak, which has negatively affected Algeria's attractiveness as a global tourist destination. The study concluded that there is a significant delay in the classification of these sites locally and internationally within The World Heritage List. There is also a deficit in the tourism infrastructure required by these sites, as well as a lack of promotion and integration within the framework of Tourism Development Plan Horizons 2030.

Key words: sites, heritage, cultural, tourism, Algeria.

Résumé:

Le but de cette recherche est de mettre en évidence la nécessité de prêter attention aux sites du patrimoine culturel en Algérie et les exigences de leur réhabilitation et de leur valorisation afin d'accroître leur contribution à la revitalisation du secteur du tourisme en général et au développement du tourisme culturel en particulier.

L'Algérie possède de nombreux sites du patrimoine culturel répartis géographiquement dans l'ensemble du pays, mais sa réhabilitation et son exploitation pour développer le secteur du tourisme sont encore très faibles, ce qui a nui à l'attractivité de l'Algérie en tant que destination touristique mondiale. L'étude a conclu à un retard important dans le processus de classification de ces sites aux niveaux local et mondial. Sur la Liste du patrimoine mondial, l'infrastructure touristique requise par ces sites est déficitaire, de même que le manque de promotion et d'intégration dans le cadre du Plan de développement du tourisme Horizons 2030.

Mots clés: Sites, patrimoine, culturel, tourisme, Algérie.

— مقَدِّمة: —

يشكل قطاع السياحة قطاعا استراتيجيا في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعمل معظم الدول على تسويق وجهتها السياحية لاستقطاب أكبر عدد من السياح الوافدة عالميا، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً عالمياً في أعداد السياح الوافدين في كثير من الدول، وذلك لعدة أسباب أهمها الأزمة المالية العالمية الأخيرة وازدياد المخاوف الأمنية في كثير من الدول التي تعتبر وجهات سياحية عالمية.

يعد التراث الثقافي بشقيه المادي وغير المادي ثروة مهمة لكل الشعوب، وإضافة إلى دوره في حماية ثقافة الشعوب وهويتها ونقلها بين الأجيال، فإنه يشكل عامل جذب للسياح الأجانب الراغبين في التعرف على ثقافات الشعوب وزيارة الأماكن التاريخية القديمة للإطلاع عن قرب على الحقائق التاريخية والثقافية للحضارات الانسانية القديمة.

تشكل مواقع التراث الثقافي المبنى (built heritage) في شكل معالم وبنيات وقلاع ومدن قديمة، الوجهة السياحية المفضلة لكثير من السياح الأجانب الراغبين في التعرف عن قرب على ثقافة وتاريخ البلد المضيف، ولذلك تعتمد الكثير من الدول على تهيئة هذه الأماكن وترقيتها وإدماجها في حركة السياحة الثقافية الداخلية والدولية، من أجل استقطاب مزيد من السياح، وتوفير مداخيل يمكن أن تغطي تكلفة صيانة هذه المواقع وتسييرها على المدى الطويل.

تحوز الجزائر بمساحتها الشاسعة، على مجموعة هامة من المواقع التراثية المنتشرة جغرافيا، منها ما هو مصنف ضمن قائمة التراث العالمي، ومنها ما ينتظر التصنيف، لكنها تواجه تحديات كبيرة في ميدان حماية وتثمين هذه الآثار والمواقع واستغلالها سياحيا في اطار المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، وسنحاول في هذه الورقة البحثية تبيان أهمية الاستغلال الأمثل هذه المواقع التراثية لتنشيط قطاع السياحة الثقافية في الجزائر، ومتطلبات هذا الاستغلال، من خلال الإجابة على الاشكالية التالية:

ما هي أهم متطلبات تثمين مواقع التراث الثقافي في الجزائر قصد تنشيط السياحة

الثقافية وترقية قطاع السياحة في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث بالنظر إلى الاحصائيات العالمية التي تشير إلى النمو الكبير والمتواصل لقطاع السياحة الثقافية عالميا، وزيادة طلب السياح على زيارة مواقع التراث الثقافي المبني على وجه الخصوص من أجل التعرف والاستكشاف لتاريخ البلدان التي يتم زيارتها.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعريف بمهية وأبعاد التراث الثقافي المادي والسياحة الثقافية، مع ابراز الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه مواقع التراث الثقافي في تنمية قطاع السياحة الثقافية خصوصا والسياحة بشكل عام، في حالة تثمينها واستغلالها بشكل مخطط، مع الاشارة في الأخير إلى واقع مواقع التراث الثقافي المبني في الجزائر، وسبل استغلالها وتثمينها لترقية السياحة الثقافية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة عربية وأجنبية تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، نذكر بعضها:

1. Marcotte, P., & Bourdeau, L. (2010). **La promotion des sites du Patrimoine mondial de l'UNESCO: Compatible avec le développement durable?.** *Management & avenir*, (4), 270-288.

عالج الباحثان في بحثهما هذا، العلاقة بين حماية وتثمين مواقع التراث العالمي وتحقيق التنمية السياحية المستدامة، حيث أوضحا الصعوبات الكبيرة التي يواجهها القائمون على هذه المواقع في التوفيق بين حمايتها واستغلالها سياحيا في نفس الوقت.

2. Saskia Cousin, (2008), **L'Unesco et la doctrine du tourisme culturel** , *Civilisations* [En ligne], 57 | 2008,

عالجت الباحثة في هذا المقال التطور التاريخي والاجتماعي للسياحة الثقافية، منذ ظهورها منتصف القرن العشرين، والمجهودات التي بذلتها الكثير من الهيئات الدولية وعلى رأسها منظمة اليونسكو، من أجل الترويج لهذا الشكل من السياحة كنوع من السياحة الجيدة والمستدامة

3. MacDonald, R., & Jolliffe, L. (2003). **Cultural rural tourism: Evidence from Canada.** *Annals of tourism research*, 30(2), 307-322.

4.

حاول الباحثان الكنديان في بحثهما هذا، إبراز الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياحة الثقافية في المناطق الريفية المعزولة، في تحريك التنمية في هذه المناطق الفقيرة إلى الموارد، مع دراسة منطقة ريفية معزولة في شرق كندا، وهي عبارة عن جزيرة تستقطب السياح، وقد توصلنا إلى نتائج من بينها أن اشراك السكان المحليين في تنمية هذا النوع من السياحة له آثار إيجابية في دفع عجلة التنمية.

5. مكاي مصطفى، غادة محمد، (2009)، **تخطيط التراث الثقافي وإدارته لأغراض السياحة الثقافية الحديثة، تطبيقاً على مدينة الإسكندرية**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد السادس، العدد الأول.

حيث عرض الباحثان نماذج إدارة التراث الثقافي وحمايته وتوظيفه سياحياً، والمشاكل التي تعوق تطبيق هذه النماذج في الممارسة اليومية على أرض الواقع، مع دراسة حالة التراث الثقافي في مدينة الإسكندرية بمصر.

هيكل البحث: لمعالجة هذا الموضوع، قسمنا هذا البحث إلى المحاور الثلاثة التالية:

1. مفهوم وأهمية التراث الثقافي.
2. تسمين مواقع التراث الثقافي المادي كوجهة للسياحة الثقافية؛
3. متطلبات تنشيط السياحة الثقافية في مواقع التراث الثقافي في الجزائر.

1- مفهوم وأهمية التراث الثقافي:

التراث في اللغة، كما جاء في لسان العرب لابن منظور، هو الورث والإرث والميراث وأصل التاء في التراث "واو" وهو قول الجوهري، ويقول ابن سيده: الورث والإرث والتراث والميراث: ما ورث. (ابن منظور، 225، 1993)

أما اصطلاحاً، يقصد بالتراث "مجموع القيم والآداب والفنون والمعتقدات وجميع الأنشطة الإنسانية المادية وغير المادية التي تتوارثها الأجيال، والناجحة عن تراكم خبرات المجتمع، وهو شاهد على تاريخ الأمة وأحوالها" (اليونسكو، 2005). ونلاحظ هنا إلى أن هذا التعريف يركز أكثر على الجوانب

الثقافية للمجتمع، ولذلك يرى البعض أن هذا التعريف خاص بالتراث الثقافي وليس التراث بمفهومه الواسع، والذي يتضمن كل المواقع ذات الأهمية العلمية أو التاريخية، والآثار الوطنية، ومواقع الحياة البرية، والمباني التاريخية، والأعمال الفنية، والتراث الشفاهي والمكتوب، ومجموعات المتاحف وغيرها من الأصول الثقافية المشتركة. وهذا ما يذهب إليه (Nuryanti, 1996,254) عندما يوضح أن "مصطلح التراث" يرتبط بمعناها الواسع بكلمة "الميراث"، وهو كل شيء نقل من جيل إلى آخر، ونظرا لدوره كحامل للقيم التاريخية من الماضي، ينظر إلى التراث كجزء من التقاليد الثقافية للمجتمع". كما نلاحظ أن تعريف التراث شهد توسعا كبيرا في وثائق منظمة اليونسكو، وفي دليلها الخاص بإدارة موارد التراث الثقافي العالمي، تشير المنظمة صراحة إلى أن "نطاق ما يُعدّ تراثاً قد توسع في فترة نصف القرن الماضي توسعاً كبيراً. فقد كان الميل إلى تعريف ممتلكات التراث بأنها المعالم الفردية والمباني مثل أماكن العبادة أو الحصون والقلاع، وكانت تُعتبر أمكنة مستقلة قائمة بذاتها لا ترتبط بالمناظر الطبيعية المحيطة بها. أما اليوم فهناك اعتراف عام بأن البيئة بأسرها قد تأثرت بتفاعلها مع الإنسانية، وهي بالتالي مؤهلة لأن يُعترف بكونها تراثاً" (اليونسكو، 2016).

في أعقاب الدمار الكبير الذي سببته الحروب في العالم، ظهرت الحاجة الملحة لحماية المواقع التراثية والطبيعية التي تمثل رمزا للبشرية جمعاء، وبالنظر أن التراث الثقافي والطبيعي لا يزال مهددا من قبل كل من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية، تبنّت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام 1972 اتفاقية التراث العالمي. وانطلاقاً من "القيمة العالمية الاستثنائية" لهذه الممتلكات، وأن العالم سوف يكون فقيراً بدونها، دعت المنظمة المجتمع الدولي بأسره للمشاركة في حماية التراث العالمي، وأنشئ مشروع لإحصاء هذه المواقع تحت مسمى "قائمة التراث العالمي" بموجب الاتفاقية لتسهيل الاعتراف والحماية، وفي عام 2009، شملت قائمة التراث العالمي 890 ملكاً تراثياً، منها 689 ملكاً ثقافياً، 176 موقعاً للتراث الطبيعي و 25 ملكاً مختلطاً (ثقافي وطبيعي) يقع في 148 دولة. (Marcotte, Bourdeau, 2010,273)

وبالرجوع إلى نص الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (اليونسكو، 1972)، نجد أنها تعرف التراث الثقافي بأنه يتكون من:

▪ الآثار: الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم؛

- **المجموعات:** مجموعات المباني المتصلة أو المنعزلة التي لها بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم؛
- **المواقع:** أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة أو المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية أو الانثروبولوجية.

والملاحظ أن هذه المكونات كلها مادية، وتدخل في تكوين التراث الثقافي المادي وليس التراث الثقافي بمعناه الواسع، والذي يتم تقسيمه في معظم الأدبيات البحثية والتقارير الدولية إلى قسمين:

- **التراث الثقافي المادي:** ويشمل كل ما هو تراث مادي ملموس مثل: القطع الأثرية والمعالم والمباني التاريخية والأعمال واللوحات الفنية والنقوش ... إلخ. ويقسم بدوره إلى ثابت ومنقول؛
- **التراث الثقافي اللامادي (المعنوي):** ويقصد به العادات والتقاليد التي تنتقل من جيل إلى جيل. ويشمل على مجالات عديدة أبرزها التقاليد والتعبيرات الشفهية، الفنون بأنواعها المختلفة (مثل الأغاني التقليدية والرقص التقليدي)، الممارسات الاجتماعية والاحتفالات الشعبية، وطرق التعامل مع الطبيعة وبين أفراد المجتمع.

وحسب المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، فإنه يقع على عاتق كل دولة واجب القيام بتعيين التراث الثقافي الذي يقع في إقليمها وحمايته وإصلاحه ونقله إلى الأجيال المقبلة، ويمكنها أن تستعين في هذا الشأن بالأطراف الدولية والإقليمية المختصة. (اليونسكو، 1972)

وبموجب نص المادة رقم 5 من الاتفاقية الدولية، فإنه يتوجب على الدول الأعضاء بغية حماية التراث الثقافي والطبيعي الواقع في إقليمها، العمل على:

- اتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة، وإدماج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام؛
- تأسيس دائرة أو عدة دوائر لحماية التراث الثقافي والطبيعي والحفاظة عليه وعرضه، وتزويد هذه الدائرة بالموظفين الأكفاء وتمكينها من الوسائل التي تسمح لها بأداء الواجبات المترتبة عليها؛
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي؛
- اتخاذ التدابير القانونية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث وحمايته والحفاظة عليه وعرضه وإحيائه؛

▪ دعم إنشاء مراكز التدريب الوطنية والإقليمية في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.

وإذا تمعنا جيدا في النقطة الأولى من هذه المادة، نستنتج أن هناك إجماع عالمي على ضرورة ترميم التراث الثقافي وجعله يؤدي وظيفة في المجتمع، ولا شك أن أهم وظيفة يمكن أن يؤديها هذا التراث هو استغلاله بطريقة مدروسة، بحيث يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع دون الإضرار به، وتمكين الأجيال المستقبلية من الاستفادة منه وربطها بثقافة وهوية وطنها، وهذا هو جوهر التنمية الاقتصادية المستدامة. ويؤكد (Silberberg, 1995,362) أن تطوير السياحة الثقافية، كمولد للدخل وشكل معترف به من السياحة، هدف مشترك لكل من الهيئات التراثية والمؤسسات الناشطة في قطاع السياحة في جميع أنحاء العالم. حيث أجبرت الأوقات الاقتصادية الصعبة المتاحف ومواقع التراث على استكشاف الطرق والوسائل لزيادة عدد زوارها وتحصيل الإيرادات ذاتيا والتحكم في النفقات التشغيلية.

2- ترميم مواقع التراث الثقافي المادي كوجهة للسياحة الثقافية:

تطور سوق السياحة العالمية إلى سوق تتواجد فيه عدة أسواق فرعية متخصصة تناسب السياح المحتملين، ولم تعد الوجهات السياحية مقصورة على الثلاثية الشهيرة (S's three) والمتمثلة في الوجهات التي توفر الشمس والبحر والرمال، بل توسعت لتشمل عروضاً ووجهات أوسع وأكثر تنوعاً في السوق. وفي هذا السياق، تطور وتغير السياح أيضاً، حيث أصبحوا أكثر اهتماماً بالخيارات الجديدة والتخصصات السياحية الحديثة. (Bonn et al, 2007,347)

كانت السياحة وما زالت ممارسة ثقافية مميزة (Saskia, 2008,13)، وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين، بدأ الكثير من المسافرين يهتمون بالسفر والسياحة من أجل إعادة اكتشاف الماضي. وقد أدى هذا إلى بروز سوق سياحية متخصصة عرفت بالسياحة الثقافية والتراثية، حيث أصبح إعادة إحياء الماضي تجربة سياحية فريدة. علاوة على ذلك، أشارت مجموعة من الأدبيات إلى أن السياحة التراثية هي واحدة من أسرع قطاعات السياحة نمواً. (Bonn et al, 2007,350) ، ولأن المجتمعات الريفية والمناطق النائية تواجه تحدي التنمية الاقتصادية المستمرة. ونظراً لتقلص عائدات الأنشطة الاقتصادية التقليدية في هذه المناطق مثل الصيد والزراعة، فإن السياحة في كثير من الأحيان تمثل أداة جيدة للمساعدة في خلق الوظائف ورفع مستويات المعيشة. وتنجز هذه المجتمعات هذا الأمر من خلال ترميم مواردها الثقافية والتراثية المحلية (MacDonald & Jolliffe, 2003,311) ، ويرى (مكاوي، غادة، 2009،126) أن الاهتمام بدور الثقافة في التنمية ساعد على بروز الصناعات

الثقافية، ومن أهم هذه الصناعات صناعة السياحة بشكل عام والسياحة الثقافية على وجه الخصوص، لاسيما وأن العقود الأخيرة تميزت بزيادة حركة الشعوب وتنوع وسائل الاتصال والنقل وزيادة العرض والطلب على أمكنة الجذب الثقافية.

يعرف (Silberberg, 1995,362) السياحة الثقافية على أنها "تلك الزيارات من أشخاص من خارج المجتمع المضيف، والتي يكون دافعها الاهتمام بالعروض التاريخية أو الفنية أو العلمية أو التراثية لمجتمع ما أو منطقة ما". بينما يرى (Chhabra, et al, 2003,705) أن السياحة الثقافية هي "نشاط اقتصادي يستفيد من الأصول الاجتماعية والثقافية لاستقطاب السياح"، أي أن التقاليد المحلية والتراث المجتمعي يمكن أن تكون بمثابة عوامل جذب سياحي. بينما يشير (مكاوي، غادة، 2009،127) إلى أن السياحة الثقافية تعتمد على "مجموعة من العادات والممارسات السياحية المرتبطة بالتراث الثقافي والطبيعي مثل زيارة المواقع الأثرية والتاريخية، والمراكز العمرانية والقرى القديمة والمشاركة في عروض أو مهرجانات والإطلاع على المنتجات التقليدية والتعرف على عادات وثقافة السكان المحليين"

وينظر إلى السياحة الثقافية كشكل من أشكال السياحة غير الضارة والتميزة والتي تحترم المواقع التراثية والسكان، على عكس السياحة الجماهيرية الواسعة (tourisme de masse) التي تضر أحيانا (Saskia, 2008,15)، أي أنها شكل من أشكال السياحة المستدامة التي تروج لها الكثير من المنظمات الدولية المهتمة بموضوع السياحة وعلى رأسها المنظمة العالمية للسياحة، في محاولة لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة على قطاع السياحة. فيما يذهب (Marcotte, Bourdeau, 2010,274) إلى التأكيد على أن المخاوف من فقدان الثقافة الشعبية في ظل آلة العولمة التي لا هوادة فيها، هو الذي شجع على تنمية الثقافة الشعبية واليومية من خلال السياحة. ومن ثمة، فإن هذا التثمين الاجتماعي والاقتصادي الذي جلبته السياحة يمكن أن يبدو كوسيلة لإنقاذ الثقافات "المهددة بالانقراض"، ووفقاً لهذا المنظور يمكن النظر إلى السياحة الثقافية على أنها مثل السياحة البيئية، طرق "لإنقاذ العالم" بالمعنى الحرفي والمجازي، كما أنها طرق تمكن المجتمعات المحلية، من التحكم في تنميتها والاستفادة من فوائدها.

ويشير (Nuryanti, 1996,255) إلى أن هناك مقاربات نظرية مختلفة لتحليل العلاقات بين التراث الثقافي والسياحة، إلا أن الكثير من الباحثين اختار معالجة الروابط بين الاثنين من خلال دراسة الروابط الهيكلية بين إنتاج الثقافة واستهلاك السياحة. في حين يذهب (MacDonald & Jolliffe, 2003,314) إلى أن مفاهيم الثقافة، الريف، والسياحة متعددة الأبعاد ومتراصة. فالبعض ينظر إلى

السياحة على أنها بناء على المرافق المحلية المدركة والموجودة مثل المواقع التاريخية والجمال الطبيعي والهواء النقي، وجميعها مماثلة لتلك الموجودة في المناطق الريفية. بينما يرى آخرون أن الثقافة تشمل أنماط الحياة العائلية والفولكلور والعادات الاجتماعية والمتاحف والآثار والمباني التاريخية والمعالم. وهذه كلها مناطق لتنمية السياحة الثقافية.

أصبح موضوع السياحة الثقافية شائعاً بشكل أكبر مع إنشاء المجلس الدولي للآثار والمواقع (Icomos) سنة 1965، والذي يمثل ويلعب دور المستشار التقني لمنظمة اليونسكو، وخاصة فيما يتعلق بوضع وإعداد قائمة التراث العالمي، ويستند هذا المجلس في عمله المتعلق بهذه القائمة على مبدأ "القيمة العالمية الاستثنائية" وعلى المعايير التي وضعتها الاتفاقية العالمية للتراث العالمي، وشكل موضوع السياحة الثقافية محور أعمال الجمعية العامة الثانية لهذا المجلس، والتي عقدت في أكسفورد عام 1969. (Saskia, 2008, 15)، ويرى الباحثان (Marcotte, Bourdeau, 2010, 275) أن السياحة الثقافية برزت بشكل كبير خلال تسعينيات القرن العشرين، عندما شهدت نمواً سريعاً للغاية، والعديد من الاتجاهات الاجتماعية تفسر هذا النمو السريع، أبرزها بحث الناس عن شكل من أشكال تحميل الحياة اليومية، والحنين إلى الماضي، والتغيرات في ادراك الناس للزمان والمكان، ودفعت هذه الاتجاهات الأفراد إلى النظر والرجوع إلى الماضي. أما (Alzua et al, 1998, 5) فيؤكد أن الثقافة والتراث قوى رئيسية في مجال التنشيط الاقتصادي والحضري، وأن السياحة الثقافية تشكل عاملاً مهماً بشكل متزايد للوجهات السياحية المعنية بتنمية رأس مالها الثقافي، من أجل جذب السياح والزوار الأجانب وتأمين تراثها الثقافي.

في عام 1976، تم عقد مؤتمر دولي ببلجيكا بعنوان "السياحة والإنسانية المعاصرة"، وقام خلاله المجلس الدولي للآثار والمواقع (Icomos) بطرح أول ميثاق للسياحة الثقافية، حيث تم اعتبار السياحة الثقافية على أنها "إنسانية في حد ذاتها"، وتم التوقيع على الميثاق من قبل ممثلي المجلس، ومنظمة السياحة العالمية، والعديد من المنظمات الدولية الناشطة في ميدان السياحة مثل الرابطة الدولية للفنادق الدولية، والاتحاد الدولي لنوادي الشباب، والاتحاد العالمي لجمعيات وكالات السفر، والاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين. وهدف الميثاق إلى توضيح طبيعة العلاقة الواجبة بين السياح والمواقع التراثية. (Saskia, 2008, 16)

تشكل البيئات المبنية (مثل البيوت التاريخية والقلاع والمواقع الصناعية) المظاهر الأكثر وضوحاً للتراث والوجهات السياحية الأكثر شعبية في ميدان السياحة الثقافية. ولكن فيما يتعلق بالإنتاج الثقافي (الترفيه وعرض الثقافة)، فإن الوجهات الأكثر زيارة، هي تلك التي تحتضن المهرجانات

التراثية الثقافية (Chhabra, et al, 2003,711). كما أنه كلما كان المنتج الثقافي أفضل، زاد احتمال أن ينفق المقيمون أموالاً أكثر في منطقة أو إقليم أو بلد ما. والأهم من ذلك هو قدرة المنتج الثقافي على اجتذاب أو زيادة مدة الإقامة للسياح الذين يسافرون لمسافات طويلة وينفقون أموالاً معتبرة. والحقيقة هي أنه ليس كل منتج ثقافي، وليس كل متحف أو موقع تاريخي، مستعد أو قادر على أن يكون منطقة جذب سياحي هامة (Silberberg, 1995,364)، ومعنى هذا أن مواقع التراث الثقافي تتفاوت بشكل كبير في درجة جاذبيتها كوجهة للسياحة الثقافية، وتسويقها كمنتج سياحي ثقافي له متطلبات ومقومات تتعدى صلاحيات القائمين على تسيير هذه المواقع وحمايتها.

يحمي التراث العالمي المواقع والأماكن "الاستثنائية"، ويهدف أيضاً إلى جعل المواقع معروفة خاصة للسياح. ولذلك تم تطوير استراتيجيات لترويج التراث الثقافي والطبيعي لجذب السياح إلى المناطق التي تقع فيها هذه المواقع. وبالنسبة لبعض المجتمعات، التي تعترف اليونسكو بممتلكاتها أو مواقعها الاستثنائية، فإن التسجيل على قائمة التراث العالمي هو فرصة لجذب مزيد من السياح إلى أراضيها. وبالنظر إلى أن التراث العالمي يسعى أولاً وقبل كل شيء إلى حماية هذه المواقع الاستثنائية، فإن التساؤل المطروح هو كيف يمكن ترويج وتأمين هذه المواقع دون تعريضها للخطر، لأن جذب عدد كبير من السياح لهذه المواقع يمكن أن يدر عائدات جيدة، لكنه يزعزع استقرار السكان المحليين ويضعف سلامة هذه المواقع. (Marcotte, Bourdeau, 2010,281)، وعليه فإن الاستغلال الأمثل لمواقع التراث في ميدان السياحة الثقافية يتطلب سياسة واضحة وتخطيط جيد، يراعي الطبيعة التاريخية والاستثنائية لهذه المواقع وضرورة صيانتها والحفاظ عليها من جهة، ويعمل على تأمينها واستغلالها سياحياً بشكل عقلاني من جهة أخرى، كما يتطلب الأمر فهم جيد لطبيعة وسلوك السياح في ميدان السياحة الثقافية، والذين يختلفون كثيراً عن باقي السياح. حيث يشير (Saidi, 2010,11) إلى أن العديد من الدراسات بينت بأن هذه الشريحة من السياح تختلف عن السائح التقليدي، من حيث اتصافها بالذكاء، الإنصاف، والتضامن مع المجتمعات المضيفة.

وفي هذا الصدد يشير (Silberberg, 1995,364) إلى أن السياح الذين تستهويهم السياحة الثقافية يتميزون ببعض الخصائص العامة لعل أهمها:

- يكسبون مستوى جيد من المال وينفقون كثيراً خلال زيارتهم؛
- يقضون وقتاً أطول في المنطقة التي يزورونها؛
- أكثر احتمالاً للتسوق؛
- أكثر تعليماً من عامة الناس؛

- تشكل النساء نسبة معتبرة من هؤلاء السياح؛
- معظمهم من الفئات العمرية الكبيرة

يرى (Poria, 2001, 115) أن فهم دوافع وإدراكات السياح مفيد لإدارة المواقع التراثية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل سياسة التسعير، عوامل جذب المعالم التراثية، وفهم خصائص السياح، وكذلك التمويل العام والإدارة المستدامة، فهذه العوامل مفيدة بشكل خاص للمجتمعات التي تحاول الترويج لمعاملها التراثية، وتمكنها من تطوير عروضها بشكل أفضل لأذواق السياح المحتملين. كما تشير (اليونسكو، 2016) إلى "أن اتساع نطاق التراث في يومنا هذا أدى إلى دخول عدد أكبر من اللاعبين والمستفيدين والأطراف المعنية في إدارة التراث، فعندما كانت الأماكن التراثية في المقام الأول، معالم أو نصباً أو مباني تخضع للإشراف العمومي، كان مدير الموقع يتمتع بجرية نسبية ضمن حدود تلك الأماكن. لكن الحال لم يعد كذلك. فحتى لو كان الموقع التراثي ملكاً عاماً وكان خاضعاً للإدارة العمومية، فإن مدير الموقع سيقى بحاجة للعمل مع الأطراف المعنية والمستفيدين والسلطات المختصة الموجودة في المنطقة المحيطة بالموقع. وخاصة في مجال التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية".

3- متطلبات تنشيط السياحة الثقافية في مواقع التراث الثقافي في الجزائر:

انضمت الجزائر إلى منظمة اليونسكو باكرًا، في أكتوبر 1962، مباشرة بعد استقلالها، وصادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية للتراث العالمي في 24 جوان 1974، وانتخبت كعضو في لجنة التراث العالمي في عدة عهديات (1978 - 1980 / 1983 - 1989 / 2011 - 2015).

وحسب ما هو وارد في الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية الجزائرية للتربية والثقافة والعلوم، بالإضافة إلى ما هو مذكور في موقع مركز التراث العالمي (2018، WHC)، فإن الجزائر تمتلك لحد الساعة سبعة (7) مواقع مسجلة في قائمة التراث الثقافي العالمي، ستة منها تعتبر كتراث ثقافي عالمي وواحد مختلط (ثقافي طبيعي)، وهي:

قلعة بني حماد: وهو أول موقع تم تصنيفه في الجزائر، سنة 1980، وتقع في ولاية المسيلة، وهو موقع أثري لقلعة قديمة ترجع إلى عهد الدولة الحمادية (1007-1152م) التي أسسها حماد بن بلكين؛

جميلة: وهي مدينة رومانية قديمة، فيها الكثير من الآثار الشاهدة على العمران الروماني القديم، تقع بولاية سطيف، وقد كان هذا الموقع من المواقع الأولى التي عرضتها الجزائر لتصنف ضمن قائمة التراث العالمي، وقد صنفت في سنة 1982، وقد شهدت هذه السنة تصنيف كل المواقع المتبقية باستثناء القصبية.

تيمقاد : وهو موقع أثري قديم يرجع إلى العهد الروماني (القرن الأول ميلادي)، يقع شمال جبال الأوراس في ولاية باتنة، وصنف الموقع عالميا سنة 1982، وقد بنيت المدينة كقلعة عسكرية ثم تطورت وكبرت لتصبح مدينة رومانية متكاملة، ومازالت الكثير من شواهد وشوارع المدينة لحد الساعة؛

وادي ميزاب : ويقع في ولاية غرداية، صنفت منطقة بني ميزاب كتراث عالمي سنة 1982، بالنظر إلى طابعها العمراني الفريد، والذي يرجع إلى القرن الثاني عشر ميلادي، ولم يتغير لحد الساعة، وذلك لملائمة لطبيعة المنطقة الصحراوية وللعلاقات الاجتماعية القوية لبني ميزاب؛

آثار تيبازة : والمنتشرة عبر ولاية تيبازة، صنفت سنة 1982 أيضا، فقد كانت مدينة تيبازة مركز عسكري لكثير من الحضارات القديمة، الرومانية والبيزنطية والفينيقية، وذلك لموقعها البحري الاستراتيجي، وقد اتخذها الرومان مركزا لإدارة حملاتهم على مناطق إفريقيا الغربية أو ما تسمى بالممالك الموريتانية؛

طاسيلي ناجر: يقع في ولاية اليزي، وهو الموقع المختلط الذي أشرنا إليه، أي أنه يعتبر تراث عالمي طبيعي وثقافي في نفس الوقت، وذلك بالنظر إلى شساعة الموقع واحتوائه على العديد من الرسومات الحجرية التي يرجعها المختصون إلى قرون ما قبل الميلاد، كما أن طبيعته الخلابة وتضاريسه الفريدة جعلته يصنف كحظيرة طبيعية عالمية، وقد صنف سنة 1982 كتراث عالمي؛

القصبية: وهي آخر موقع تم تصنيفه سنة 1992، وتقع في أعالي العاصمة، وقد مرت على المدينة الصغيرة كل الحضارات القديمة التي جابت المتوسط، إلا أن غالبية الآثار والعمران المتبقي تعود إلى العهد العثماني، حيث مازالت الكثير من المنازل والمساجد والشوارع شاهدة على هذا العهد.

وإضافة إلى المواقع السبعة السابق ذكرها، اقترحت الجزائر مجموعة أخرى لمواقع تراثية قصد تصنيفها، وقد تم إدراج هذه المواقع وعددها ستة (6)، سنة 2002 في القائمة التمهيدية أو ما يسمى بالقائمة الإرشادية (Tentative List)، وهي قائمة تحصي جميع المواقع التي ترغب الدول الأعضاء في تصنيفها كتراث ثقافي عالمي، وهذا إجراء ضروري ضمن مسار إجراءات التصنيف والولوج إلى قائمة التراث العالمي، وهذه المواقع هي (WHC, 2018) :

1. القصور وواحات الفوقارة بالعرق الغربي الكبير؛
2. وادي سوف بولاية الوادي؛
3. ندرومة وجبال طرارة بولاية تلمسان؛
4. الأضرحة الملكية لنوميديا وموريطانيا والمقامات الأثرية لما قبل الإسلام بولاية تيبازة؛
5. مواقع، أماكن والطرق الأوغيسطينية للمغرب الأوسط (2002) بكل من عنابة وتبسة؛

6. حظيرة الأوراس والواحات في تضاريس الغوفي والقنطرة بولاية بسكرة.

كما سن المشرع الجزائري القانون رقم 04/98 المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، حيث وضع في هذا القانون إجراءات وآليات حماية التراث الثقافي الجزائري وتشمينه بشكليه المادي وغير المادي، ونظم عمليات الجرد والتسجيل في السجل الوطني تحت وصاية وزارة الثقافة، وحسب نص المادة الثانية من هذا القانون، فإنه "يعد تراثا ثقافيا للأمة جميع الممتلكات العقارية، والعقارية بالتخصيص والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا، الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور " (القانون رقم 04/98، م2)، إلا أن هذا القانون لم يتناول مسألة استغلال التراث الثقافي لأغراض السياحة، مما يستدعي تحيين هذا القانون القديم الذي مر عليه أكثر من عقدين من الزمن، لمواكبة النماذج العالمية الجديدة الخاصة بإدارة وتنمية التراث الثقافي، وقامت وزارة الثقافة الجزائرية سنة 2016، بإنشاء بوابة الكترونية عبر الإنترنت تحت مسمى " بوابة التراث الثقافي الجزائري " (www.patrimoineculturel.algerien.com)، وذلك بغرض الإحصاء والتعريف والترويج للتراث الثقافي المادي واللامادي في الجزائر، إلا أن الزائر لهذه البوابة يجدها لم تتغير ولم تتحين منذ إنشائها، والمعلومات الواردة فيها جد شحيحة، وربما يعود هذا الأمر إلى عدم توكيل فريق عمل متخصص داخل الوزارة للقيام بهذه المهمة، والتي تعد هامة للغاية في عصر التسويق الالكتروني للمنتجات الثقافية والسياحية

نظرا لضعف قطاع السياحة بشكل عام في الجزائر، فإن هذه المعالم والمواقع التراثية لا تستقطب إلا القليل من السياح من داخل الوطن (السياحة الداخلية)، ويشير (Nuryanti, 1996,256) إلى أنه عادة ما تجتذب المواقع التراثية مزيجا من السياح المحليين والدوليين، لكن الغالبية منهم عادة من السياح المحليين بسبب معرفتهم بتاريخهم وثقافتهم. وهذا الأمر له آثار هامة على الموسمية، والتسويق، وأنماط سلوك السياح وإدارة هذه المواقع.

وهناك الكثير من المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحول دون الاستغلال الأمثل لمواقع التراث الثقافي في مجال السياحة عموما والسياحة الثقافية خصوصا في الجزائر، لعل أبرزها:

- الضعف الكبير للميزانيات المرصودة لتسيير وتأهيل هذه المواقع بالمقارنة مع الاحتياجات الحقيقية؛

- التداخل الكبير في الصلاحيات بين الهياكل الإدارية العمومية ذات العلاقة بهذه المواقع (مديريات السياحة بالولايات، مديريات الثقافة، الجماعات المحلية) مما خلق الكثير من المشكلات التنظيمية؛
 - غياب التعريف والترويج لهذه المواقع التراثية على المستوى الوطني والدولي؛
 - عدم إشراك المجتمع المحلي من خلال الجمعيات الثقافية وجمعيات المجتمع المدني في تسيير هذه المواقع واستغلالها سياحيا؛
 - غياب البنى التحتية اللازمة مثل شبكات الطرق والفنادق والاتصالات والمرافق الضرورية لجعل هذه المواقع وجهة سياحية.
- ولترقية السياحة الثقافية داخل مواقع التراث الثقافي في الجزائر (المصنفة وغير المصنفة)، يجب على السلطات المخولة توفير مجموعة من المتطلبات أهمها:
- تأهيل وتثمين هذه المواقع وصيانتها من خلال رصد الميزانيات الكافية لذلك؛
 - العمل على تصنيفها كتراث ثقافي وطني ثم كتراث عالمي في أقرب الآجال، فمن بين عشرات المواقع لم تسجل الجزائر إلا سبعة وهذا عدد قليل جدا إذا ما قورن بالمساحة الكبيرة للوطن والإمكانات المتوفرة؛
 - الاهتمام بتسويق هذه المواقع لاستقطاب السياح الداخليين قبل الأجانب وتنمية ثقافة الحفاظ على هذه المواقع لدى السكان المحليين والسياح؛
 - إشراك جميع القطاعات والمتدخلين لتطوير قطاع السياحة الثقافية الداخلية وخاصة وكالات السياحة والمجتمع المحلي؛
 - إشراك القطاع الخاص لتثمين هذه المواقع، وخاصة في مجال الاستثمار السياحي المجاور لهذه المواقع، مثل الفنادق والإطعام وفضاءات التسلية ومراكز الراحة والاستجمام.
- وفي هذا الصدد، يشير (Silberberg, 1995,365) إلى أن "إنشاء وجهة سياحية ثقافية يتطلب تخطيطا استراتيجيا، مبنيا على فهم أن هناك درجات مختلفة من دوافع المستهلكين للثقافة، وأن معظم الناس يبحثون عن مجموعة متنوعة من الأشياء التي يجب القيام بها عند سفرهم، بعبارة أخرى، يمكن إنشاء وجهة السياحة الثقافية عن طريق الفهم الجيد للتنوع الكبير في محفزات السفر والاهتمامات الشخصية للسياح. بالإضافة إلى تطوير المرافق الثقافية والأحداث الثقافية". وهذا يعني أيضا أن المزاوجة بين التراث الثقافي المادي المبني المتمثل في مواقع التراث الثقافي، وأشكال التراث الثقافي اللامادي الأخرى مثل المهرجانات والعادات والتقاليد أمر ضروري لزيادة جاذبية هذه المواقع، ولكن يجب أم يتم هذا في إطار خطة وسياسة ثقافية مدروسة بعناية، فقد لاحظنا أن مهرجان تيمقاد

ومهرجان جميلة لم يكن لهما الأثر الكبير في تنشيط السياحة الثقافية في هذين الموقعين، واقتصر الأمر على حضور السكان المحليين فقط لهذه المهرجانات ليلا.

خاتمة:

تزخر الجزائر بمجموعة كبيرة من مواقع التراث الثقافي، أغلبها لم يتم تصنيفه لحد الساعة كتراث عالمي، حيث منذ سنة 1982 التي شهدت إدراج خمسة مواقع تراثية ضمن قائمة التراث العالمي، لم يتم تسجيل إلا موقع واحد فقط، هو حي القصبة سنة 1992، مما يطرح تساؤلات كبيرة عن الأسباب الكامنة وراء هذا التأخر الكبير، وقد خلص هذا البحث إلى نتائج منها: أن هذه المواقع التراثية غير مستغلة بشكل جيد في تنشيط السياحة عموما والسياحة الثقافية على وجه الخصوص، كما أن هناك عدة معوقات تحول دون الاستغلال الأمثل لهذه المواقع أبرزها ضعف الميزانيات المرصودة لتسيير وتأهيل هذه المواقع، النقص الكبير في البنى التحتية السياحية بجوار هذه المواقع، غياب أنشطة الترويج السياحي على المستوى الوطني والدولي للتعريف بهذه المواقع، عدم أشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية التثمين.

التوصيات والاقتراحات:

لتفعيل وتثمين مواقع التراث الثقافي في الجزائر واستغلالها بشكل أمثل للنهوض بقطاع السياحة الثقافية في الجزائر، نقترح جملة من التوصيات أهمها:

- استكمال عمليات جرد وإحصاء وتوثيق كل التراث الثقافي المبني في الجزائر، وتصنيفه وطنيا ثم عالميا بغرض التعريف به؛
- الإسراع في تحين القانون رقم 04/98 المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، من خلال ادراج مواد قانونية تتيح تثمين هذا التراث من خلال السياحة الثقافية، بالإضافة إلى تطوير وإثراء البوابة الالكترونية للتراث الثقافي الجزائري؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحي في ميدان إنشاء المرافق السياحية والبنى التحتية الضرورية لخدمة السياح بجوار هذه المواقع كالفنادق، المخيمات الصيفية والمطاعم ومراكز الراحة والتسلية، وجميع التسهيلات التي تساعد على زيارة هذه المواقع واكتشافها؛

دمج هذه المواقع في المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، ووضع سياسة ترويجية شاملة للتعريف بهذه المواقع وتنشيط حركة المواطنين نحوها من خلال اشراك الجمعيات المحلية والوطنية ووكالات السياحة والأسفار؛

▪ تنشيط السياحة الداخلية نحو هذه المواقع، والعمل على تنظيم الرحلات المدرسية المأطرة نحو هذه المواقع لتربية الأجيال القادمة على الحفاظ على هذه المواقع وتعريفهم بتاريخ وطنهم.

- قائمة المصادر والمراجع :

1. ابن منظور، جمال الدين، الإفريقي (1993)، لسان العرب، الطبعة: الثالثة، بيروت، دار صادر.
2. اليونيسكو، (1972)، الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم، باريس، 16 نوفمبر 1972. عبر موقع المنظمة على الإنترنت: <http://whc.unesco.org/fr/conventiontext> تاريخ التصفح 2019/01/15
3. اليونيسكو (2005)، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، اللجنة الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. مركز التراث العالمي. عبر موقع المركز على الإنترنت: <http://whc.unesco.org/en/guidelines> تاريخ التصفح 2019/01/18
4. اليونيسكو (2016)، دليل موارد ادارة التراث الثقافي العالمي، النسخة الالكترونية للدليل عبر موقع المنظمة: <https://whc.unesco.org/document/142412> تاريخ التصفح: 2019/01/10.
5. اللجنة الوطنية الجزائرية للتربية، الثقافة والعلوم، (2018) التراث الثقافي العالمي، عبر موقع اللجنة على الإنترنت: <http://www.unesco.dz/index.php/ar/culture-et-communication-6/le-patrimoine-mondial-culturel> تاريخ التصفح: 2018/12/22
6. مكايوي مصطفى، غادة محمد، (2009)، تخطيط التراث الثقافي وإدارته لأغراض السياحة الثقافية الحديثة، تطبيقاً على مدينة الإسكندرية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد السادس، العدد الأول، ص ص 121-140.
7. القانون رقم 04/98 المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي.
8. Alzua, A., J. O'Leary, and E. Morrison, (1998), **Cultural Heritage and Tourism: Identifying Niches for International Travelers**. *Journal of Tourism Studies* 9(2):2-13.
9. Bonn, M. A., Joseph-Mathews, S. M., Dai, M., Hayes, S., & Cave, J. (2007). **Heritage/cultural attraction atmospherics: Creating the right environment for the heritage/cultural visitor**. *Journal of Travel Research*, 45(3), 345-354.
10. Chhabra, D., Healy, R., & Sills, E. (2003). **Staged authenticity and heritage tourism**. *Annals of tourism research*, 30(3), 702-719.
11. MacDonald, R., & Jolliffe, L. (2003). **Cultural rural tourism: Evidence from Canada**. *Annals of tourism research*, 30(2), 307-322.
12. Marcotte, P., & Bourdeau, L. (2010). **La promotion des sites du Patrimoine mondial de l'UNESCO: Compatible avec le développement durable?**. *Management & avenir*, (4), 270-288.
13. Nuryanti, W. (1996). **Heritage and postmodern tourism**. *Annals of tourism research*, 23(2), 249-260.

-
14. Saidi, H. (2010). **De la culture touristique au tourisme patrimonial / From Tourism Culture to Heritage Tourism.** *Ethnologies*, 32(2), 5–22.
15. Saskia Cousin, (2008), **L’Unesco et la doctrine du tourisme culturel** , *Civilisations* [En ligne], 57 | 2008, mis en ligne le 30 décembre 2011, consulté le 12 octobre 2018. URL : <http://journals.openedition.org/civilisations/1541> .
16. Silberberg, T. (1995). **Cultural tourism and business opportunities for museums and heritage sites.** *Tourism management*, 16(5), 361-365.
17. Poria, Y. (2001). **Clarifying heritage tourism: distinguishing heritage tourists from tourists in heritage places**, (Doctoral dissertation, University of Surrey).
18. WHC, World Heritage Centre, (2018), **Properties inscribed on the World Heritage List, Algeria**, sur site: <http://whc.unesco.org/en/statesparties/DZ/>, consulté le 15/12/2018.